جامعة حماة **التمويل الزراعي (عملي)**

كلية الزراعة **الجلسة العملية : 9**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

تقييم الأهلية الاقتراضية للمقترض (1)

(الميزانية العمومية)

ينطوي مصطلح الأهلية الاقتراضية على معنيين رئيسين هما : تمكّن المقترض استعمال القرض بصورة حكيمة يحصل فيها على أقصى منفعة ممكنة، وقدرته على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يستطيع التحكم فيها، وإن دراسة الوضع المالي للمقترض أمر أساسي وضروري لتقييم مقدرته على الاقتراض أو أهليته الاقتراضية، وتعني دراسة الوضع المالي للمقترض دراسة وتحليل قائمتين ماليتين مهمتين هما :

1- الميزانية العمومية .

2- حساب الأرباح والخسائر .

وتكمّل هاتان القائمتان بعضهما وتعكسان وضع المزارع المالي بصورة سليمة، بحيث يمكن من خلالهما استخلاص مؤشرات تحدد مدى النجاح الذي حققه المزارع في أعماله، ومدى تحمله للمخاطر.

أولاً – قائمة الميزانية العمومية

تعد أولى القوائم المالية التي يتوجب على المزارع إعدادها في نهاية السنة المالي، والغرض الأساسي منها هو معرفة حق ملكية المزارع (رأس المال المملوك)، أو مقدار ما يكون العمل المزرعي مديناً للمزارع أو دائناً له، وهذه تساوي مجموع موجودات أو أصول المزارع مطروحاً منها مجموع مطلوباته أو خصومه.

يتم إعداد هذه القائمة بأن يتم إدراج الموجودات أو الحسابات المدينة في الجزء الأيمن، والمطلوبات أو الحسابات الدائنة في الجزء الأيسر، وإذا كان حق ملكية المقترض (رأس المال المملوك) قيمةً موجبةً (أي يكون المزارع دائناً للعمل المزرعي) فإن مقدار هذا الدين يرصد في نهاية الحسابات الدائنة؛ أي في نهاية المطلوبات، وإذا كان المزارع مديناً للعمل المزرعي فإن مقدار هذا الدين يرصد في نهاية الحسابات المدينة؛ أي في نهاية الموجودات. إذاً رأس المال المملوك الموجب يعني أن الموجودات التي يتعامل بها المزارع أكثر من

المطلوبات منه ؛ أي موجوداته أكثر من ديونه ، ولهذا تعد الميزانية العمومية مقياساً يبين وضع المزارع أو مركزه المالي في اللحظة التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية أو الزراعية .

يفضل عند إعدادها أن يتم إدراج الموجودات والمطلوبات كلاً في قائمته حسب درجة سيولتها أو الوقت اللازم لبيعها نقداً عند الحاجة، أي تبدأ قائمة الموجودات بالحسابات المدينة سهلة التداول أو الحاضرة كالنقود في الصندوق ثم التي في البنك ثم الموجودات الأخرى سهلة البيع مثل المحاصيل والمواد الزراعية الأخرى، ثم ننتقل إلى الموجودات المتوسطة في سهولة تسييلها أو التي تحتاج لبعض الوقت لبيعها مثل الآلات والمعدات الزراعية، ثم الموجودات الأكثر صعوبة في تسييلها أو بيعها وتسمى الثابتة مثل الأبنية والأراضي.

ونتبع نفس الأسلوب في إعداد قائمة المطلوبات؛ إذ نبدأ بالحسابات الدائنة المستحقة أو التي تستحق السداد خلال فترة وجيزة، إلى المطلوبات التي تستحق السداد بعد فترة طويلة (قروض طويلة الأجل)، ويتم إعداد الميزانية بهذا الأسلوب حتى يتمكن الدارس من مقارنة البنود المتشابهة في الميزانيات المختلفة للفترات المختلفة، والمثال الفرضي الآتي يبين كيفية إعداد الميزانية العمومية لمزرعة حسب القواعد التي تم ذكرها :

كيفية إعداد الميزانية العمومية لمزرعة ما

الموجودات (الحسابات المدينة) (الأصول)		المطلوبات (الحسابات الدائنة) (الخصوم)	
أ – الجارية	**ل.س**	**أ– الجارية**	**ل.س**
نقد في الصندوق	400000	ديون تستحق الدفع بعد 4 أشهر	300000
نقد في البنك	500000	قروض موسمية للمصرف الزراعي	2000000
محاصيل زراعية	200000		
مواد زراعية	50000		
حيوانات	450000		
المجموع	1600000	المجموع	2300000
ب– متوسطة الأجل		**ب– متوسطة الأجل**	
جرار وملحقاته	4000000	ديون للأقارب تدفع عند توفرها	1000000
سيارة نقل	3500000	قروض لشراء آليات زراعية تسدد خلال 5 سنوات	2000000
معدات	300000		
المجموع	7800000	المجموع	3000000
ج– طويلة الأجل (ثابتة)		**ج– طويلة الأجل**	
أرض المزرعة	3000000	قروض للمصرف طويلة الأجل	2500000
بيت سكن في المزرعة	5000000		
حظيرة + مستودعات	4000000		
المجموع	12000000	المجموع	2500000
		مجموع المطلوبات	7800000
		حق الملكية للمزارع (رأس المال المملوك)	**13600000**
المجموع الكلي للموجودات	21400000	المجموع الكلي للمطلوبات	21400000

أساليب تحليل الميزانية العمومية

1- أسلوب فحص الاتجاه

عبارة عن أسلوب فحص الاتجاه الذي يسير فيه العمل المزرعي من حيث التقدم أو التأخر، ويتم ذلك بمقارنة القيم والكميات والنوعيات الواردة في البنود المختلفة التي تتكون منها الموجودات والمطلوبات مع مثيلاتها في موازنات سابقة لنفس المزارع، والخروج بنتائج توضح اتجاهات سير العمل المزرعي زيادةً أو نقصاناً .

2- أسلوب فحص النسب المالية

هناك عدة نسب مالية يمكن استخلاصها من الميزانية العمومية، وكل نسبة لها دلالة معينة وتعد مقياساً لأحد اتجاهات النجاح في العمل المزرعي، وبواسطة هذه النسب يمكن مقارنة موازنة العام الأخير مع الأعوام السابقة والخروج بنتائج أكثر دلالةً على الوضع المالي ومقدرته على تحمل المخاطر، وأهم هذه النسب هي :

أ - نسبة السيولة الجارية الأولى

تمثل مقياس السيولة النقدية الجارية المتوفرة لدى المزارع ، وتساوي الموجودات الجارية مقسومة على المطلوبات الجارية على النحو الآتي :

$$\text{نسبة السيولة الجارية الأولى} = \frac{\text{الموجودات الجارية}}{\text{المطلوبات الجارية}} = \frac{1600000}{2300000} = 0.7$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت السيولة النقدية المتوفرة للعمل المزرعي أفضل، وكانت المزرعة قادرة على تسديد القروض الموسمية؛ إذ تعكس نسبة السيولة النقدية التي بين يدي المزارع، وبالتالي مقدرته الآنية على التسديد .

ب - نسبة السيولة الجارية الثانية

تعد هذه النسبة مقياساً للسيولة النقدية الجارية المتوفرة للمزارع فيما لو اقترض من أي جهة أخرى، وتحسب من قسمة المطلوبات الجارية على حق الملكية للمزارع (رأس المال المملوك) على النحو الآتي :

المطلوبات الجارية 2300000

نسبة السيولة الجارية الثانية = ــــــــــــــــــــــــ = ــــــــــــــــــــــــ = 0.17

حق ملكية المزارع 13600000

كلما ارتفعت قيمة حق ملكية المزارع (رأس المال المملوك) كان أكثر قدرةً على الاقتراض، وبالتالي أكثر قدرةً على الإيفاء بالالتزامات المطلوبة منه؛ أي كلما قلت هذه النسبة كانت مقدرة المزارع على الإيفاء بالالتزامات الجارية أفضل .

ج – نسبة السيولة على المدى المتوسط

مقياس لمقدرة المزارع المالية على المدى المتوسط على التسديد، وتحسب على النحو الآتي :

الموجودات الجارية والمتوسطة

نسبة السيولة على المدى المتوسط = ــ

المطلوبات الجارية والمتوسطة

9400000

= ــــــــــــــــــــــــ = 1.77

5300000

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت مقدرة المزارع المالية في المدى المتوسط أفضل؛ أي تكون الفرصة مهيأة للمزارع للقيام ببيع موجوداته ذات المدى القصير والمتوسط للإيفاء بالالتزامات التي تطلب منه خلال هذا المدى، وهذا مقياس جيد لفحص مقدرة المزارع المالية عندما يتقدم للحصول على قروض متوسطة الأجل .

د– نسبة السيولة على المدى الطويل

هي مقياس لمقدرة المزارع المالية على المدى الطويل لمواجهة جميع الالتزامات المطلوبة منه؛ أي مقياس لمقدرة جميع الموجودات لتسديد جميع المطلوبات سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة، وتحسب على النحو الآتي :

مجموع الموجودات 21400000

نسبة السيولة على المدى الطويل = ــــــــــــــــــــــــ = ــــــــــــــــــــــــ = 2.74

مجموع المطلوبات 7800000

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت مقدرة المزارع المالية أفضل لتسديد الالتزامات المطلوبة منه على المدى الطويل .

هـ- النسبة العامة للسيولة

مقياس لديون المزارع منسوبة إلى حق ملكيته، وتساوي جميع المطلوبات مقسومة على حق ملكية المزارع (رأس المال المملوك) :

جميع المطلوبات 78000000

النسبة العامة للسيولة = ــــــــــــــــــــــــ = ــــــــــــــــــــــــ = 0.57

حق ملكية المزارع 13600000

كلما انخفضت هذه النسبة يعني أن حق ملكية المزارع كبيرة، وبالتالي مقدرته أكبر على تحمل المخاطر.

و- نسبة حق الملكية

تعني نسبة ما يملكه طالب القرض من مشروعه فعلاً، وتساوي ناتج قسمة صافي حق ملكية المقترض (رأس المال المملوك) على الموجودات الكلية :

صافي حق الملكية للمقترض 13600000

نسبة حق ملكية المقترض = ــــــــــــــــــــــــ = ــــــــــــــــــــــــ = 0.64

الموجودات الكلية 21400000

هذه النسبة تعبر عن ما يملكه المزارع من المزرعة، فإذا كانت هذه النسبة في حدود (0.8– 1) فإن ذلك يعني أن المزارع يملك (80–100%) من المشروع، وبالتالي يتمتع بوضع مالي جيد، أما إذا انخفضت عن (0.5) فإن هذا يعني أن هناك بعض الخطورة في إقراض المزارع .

المرجع والمصدر

1– العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة .